

Distr.
GENERAL

A/AC.252/1998/INF/3
27 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة

٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦

الدورة الثانية

١٧ - ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨

ملاحظات ختامية أدلى بها السيد فيليب كيرش

رئيس اللجنة المخصصة

١ - أود أن أبدأ، ونحن على وشك اختتام هذه الجلسات، بتجديد إعرابنا جميعاً عن الشكر للاتحاد الروسي لمبادرته بتوجيه اهتمام الجمعية العامة إلى خطر الإرهاب النووي. وحسبما صرحت وفود كثيرة، فإن إمكانية وقوع هجوم مسلح على منشأة نووية، أو استخدام مواد نووية لإلحاق أضرار بطرق كثيرة، هي مواضيع جديرة بأن يتصدى لها المجتمع الدولي على نحو يتسم بالجدية والفعالية.

٢ - لقد أنجزنا الشيء الكثير في هذين الأسبوعين، في ما يتصل باستعراضنا للاقتراح الروسي الرامي إلى وضع اتفاقية جديدة معنية بقمع أعمال الإرهاب النووي (A/AC.252/L.3 و Corr.1 و 2) وصكوك دولية ذات صلة. ومرة أخرى، أود أن أعرب عن امتناني للوفد الروسي لمساعدته لنا في إيضاح كثير من القضايا الهامة، والصراحة التي تصدى بها لتلك المواضيع وتحسين المشروع الأصلي. وأود أيضاً أن أعرب عن الشكر لجميع الوفود الأخرى، التي قدم الكثير منها نصوصاً خطية لمساعدتنا في مهمتنا، فضلاً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي قدمت لنا خبرة قيّمة طوال فترة قيامنا بأعمالنا.

٣ - ولقد تراوحت مناقشتنا بين تعليقات عامة بشأن النهج الذي ينبغي أن يتبعه المجتمع الدولي للتصدي لموضوع الإرهاب النووي، والتعليقات المحددة للغاية بشأن الصياغة التي ينبغي أن تصاغ بها مواد معينة من نص المشروع.

مناقشة عامة

٤ - يعكس الجزء العام من مناقشتنا التي جرت في مطلع الأسبوع الماضي، وإلى حد ما في هذا الصباح، حسب اعتقادي، رأياً نشترك فيه على نطاق واسع مفاده أن أي صك يعتمد ينبغي أن يكمل الصكوك الدولية القائمة بالفعل، وأن يتوافق معها. وبالرغم من أن من المسلم به أنه لن يكون بالمستطاع تحاشي وجود بعض

التداخل المحتمل، من الواضح، فيما يبدو، أنه لا ينبغي لأي صك جديد أن يقتوض العمل الذي تم بالفعل على الصعيد الدولي في سبيل كفاحنا الجماعي ضد الإرهاب الدولي، أو الجهود التي بذلت في الماضي لضمان الحماية المادية من المواد النووية.

٥ - ولذلك، أثير سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي لنا أن نعد صكا جديدا تماما، أو أن نصيغ إما بروتوكول لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ("اتفاقية الحماية المادية") أو بروتوكول للاتفاقية الدولية لجمع الهجمات الإرهابية بالقنابل ("اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل").

٦ - ويمكن الأساس المنطقي للاقتراح الأول -- الرامي إلى صياغة بروتوكول لاتفاقية الحماية المادية -- إلى حد كبير في حقيقة مفادها أن اتفاقية الحماية المادية تتناول حماية المواد النووية وتجريم أعمال معينة تنطوي على استخدام مواد نووية. وهذه عناصر هامة في المشروع الروسي، وفي الواقع، استمد بعض أحكامها من اتفاقية الحماية المادية ذاتها. ومن جهة أخرى، أشير في أثناء مناقشتنا إلى أن اتفاقية الحماية المادية هي صك تام في ذاته إلى حد كبير، ينطبق فقط على المواد النووية المستخدمة من أجل أغراض سلمية، والتي لم يصح أطرافا فيها سوى عدد محدود من الدول. وإضافة إلى ذلك، جرى التأكيد على أن التركيز على النحو الصحيح لأي صك محتمل ينبغي ألا يكون على الحماية المادية للمواد النووية، بل ينبغي بدلا من ذلك أن يكون ضد الإرهاب.

٧ - ويمكن الأساس المنطقي للاقتراح الثاني -- الرامي إلى صياغة بروتوكول اختياري لاتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل -- في حقيقة مفادها أن موضوع الاقتراح الروسي هو الإرهاب، الذي هو أيضا موضوع اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل. وإلى حد ما، إذا اتبعنا ذلك المسار يمكن أن يصبح عملنا أكثر بساطة، حيث سيتعين علينا آنذا، من حيث المبدأ، ألا نطور سوى الأحكام الجديدة والمتعلقة بخاصة بالإرهاب النووي. وسوف تنطبق الأحكام الأخرى المتضمنة في اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل على الصك الجديد دون أي حاجة إلى صياغة جديدة. بيد أنه قد أصبح، من الواضح، في سياق المناقشات، وبخاصة في اليومين الأخيرين، أن بعض الوفود غير مقتنعين بأن جميع أحكام اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل ملائمة للتصدي لمشكلة الإرهاب النووي، ولذلك لا ينبغي تكرار تلك الأحكام بصورة تلقائية في هذا السياق.

٨ - وسوف يعتمد القرار النهائي بشأن ما إذا كنا بحاجة إلى صك جديد أو إلى بروتوكول على الإجابات التي سوف تتمكن الوفود من تقديمها ردا على الأسئلة التي أثيرت أعلاه. ولكنني أود أن أضيف أن أوجه عدم اليقين المتبقية المتعلقة بشكل الصك أو، في الواقع، بعض أحكامه الأساسية من قبيل التعاريف ونطاق التطبيق، لم تحل دون إحرازنا لقدر كبير من التقدم في ما يتصل بنظرنا في هذا الموضوع في هذه الدورة الحالية. وأعتقد بأنه لا ينبغي لنا أن نترك لأوجه عدم اليقين تلك الفرصة لكي تتطور وتصبح عقبة تعوق مسيرتنا في المرحلة المقبلة من أعمالنا.

أحكام جديدة ذات صلة بالإرهاب النووي

٩ - سوف أتصدى بإيجاز فيما يلي لبعض الأحكام المحددة من مشروع الصك الذي كنا نبحثه.

١٠ - حسبما ذكرت أعلاه، يتضمن الاقتراح الروسي عددا من الأحكام الجديدة والفريدة المتصلة بالإرهاب النووي. وسوف تتطلب تلك الأحكام العناية عن كثب في المستقبل، لا سيما الأحكام التي تُعرف المواد والمرافق النووية، وآمل في هذا الصدد في أن نعتمد على استمرار مشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مناقشاتنا لتلك الأحكام في المستقبل.

١١ - ولقد أثيرت أيضا أسئلة كثيرة في مناقشاتنا لتعريف الجرم الجنائي. منها سؤال بشأن ما إذا كان ينبغي تضمين المنشآت النووية، أم المواد النووية فقط؟ وهل ينبغي تعريف التهديد باستخدام مواد نووية أو إلحاق الضرر تعريفا محددا بصفته جرما؟ وهل ينبغي اعتبار التهديدات "المعقولة" فقط بوصفها جرائم؟ وهل ينبغي التصدي لإلحاق أضرار بالبيئة استنادا إلى هذا الصك؟ وهل ينبغي التصدي لإلحاق أضرار بالصحة؟ هذا عدد قليل من أسئلة كثيرة أثيرت، وتناولتها الوفود في عدد من المقترحات الخطية المفيدة للغاية. ومن الواضح أنه سيتعين إمعان المزيد من التفكير قبل التوصل إلى أية نتائج بشأن مسألة التعاريف، وبطبيعة الحال، بشأن المسألة الأوسع مجالا المتعلقة بنطاق الصك.

١٢ - وأود أن أذكر مادة أخيرة من بين الأحكام التي تتعلق بخاصة بالإرهاب النووي وهي المادة ١٠ من المشروع الروسي، التي تنص على الالتزام بإعادة المواد النووية إلى الدولة التي تمتلكها أو التي تعتبر دولة منشئها. ولقد أبرزت مناقشتنا لهذه المادة المواضيع الكثيرة المعقدة التي ينطوي عليها تنفيذ هذه المادة. وأرى، أن من المفيد إلى حد كبير أن ننظر الوفود في النقاط التي أثيرت في أثناء مناقشة المادة ١٠ قبل انعقاد دورتنا المقبلة، بغية تحديد أفضل طريقة لصياغة هذا الجزء الرئيسي من الاقتراح الروسي.

صيغة اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل

١٣ - إذا قررت اللجنة المخصصة، أو إذا قرر الفريق العامل التابع للجنة السادسة، في نهاية الأمر، أن من المفضل إبرام اتفاقية منفصلة، بدلا من بروتوكول، عندئذ يظل السؤال إلى أي مدى ينبغي أن نستمد الصياغة من اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل. ولقد أشير في عدة مرات إلى أنه بما أن اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل قد أبرمت بعد أن أتم الاتحاد الروسي إعداد اقتراحه، لم يكن بالمستطاع أخذها في الاعتبار عند صياغة ذلك الاقتراح. وفي الواقع، أحاط الوفد الروسي علما في عدة مناسبات بأنه يحبذ تنسيق أحكام صك جديد مع أحكام تلك الاتفاقية كلما كان ذلك ممكنا.

١٤ - وبالمقارنة مع مناسبات سابقة حينما كنا نطور صكوكا جديدة، نحن الآن في موقف خاص جدا، و متميز للغاية من عدة طرق. وفي الماضي، حينما كنا نقوم بإعداد اتفاقية جديدة مصممة لتناول شكل معين من أشكال الإرهاب الدولي، كان لزاما علينا في أغلب الأحيان أن نقرر مدى ما ينبغي أن تعكسه الاتفاقية من تطورات جديدة في القانون الجنائي الدولي لأن اعتماد الصك السابق المتصل بمكافحة الإرهاب، كان قد تم في أغلب الأحيان منذ عدة سنوات مضت. وهكذا، وبعد انقضاء زهاء عشر سنوات على إبرام الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن والاتفاقية المعنية بسلامة الملاحة البحرية، وانقضاء زهاء عشر سنوات أخرى تقريبا بين إبرام الاتفاقية الأخيرة واتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل. وبوسعنا الآن، أن نشير إلى صك أبرم منذ أقل من ثلاثة أشهر. ولذلك ليس ثمة ما يشير التساؤل بشأن تحديث الصك بهذا

المعنى. ولا يعني ذلك القول بأن أي انحراف عن اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل بشأن الأحكام المتصلة بالقانون الجنائي الدولي لا يتخيل. بيد أنه، ينبغي لنا قبل القيام بذلك، أن نبحث بصورة جادة في ما إذا كان ذلك الانحراف أمرا مستصوبا، من حيث موضوعه الأساسي ومن حيث منظور تفسير الصكوك السابقة، على حد سواء.

١٥ - وبعد أن صرحت بما تقدم، وكما نعلم جميعا، فإن بعض أحكام اتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل ليست ذات طابع تقني، ولكنها صيغت بدلا من ذلك لكي تحقق توازنا معيناً بين اعتبارات سياسية مختلفة. وعندئذ ينشأ السؤال: هل أعيد هنا تقديم ذلك التوازن نفسه؟ أو هل هناك أسباب لاتباع نهج مختلف؟ لا أستطيع أن أرد على ذلك السؤال في هذه المرحلة. وكل أملي بالنسبة لهذا الموضوع هو أن ما نعلم بأنه قضايا صعبة للغاية لن يثار أو يعاد طرحه دون ضرورة. وسوف يترتب على مناقشاتنا التي سنجرىها في المستقبل أمور كثيرة في هذا الصدد.

١٦ - وإلى هذا الحد، نعم، لا تزال أوجه عدم اليقين باقية فيما يتعلق بطريقة التصدي لعدد من المواضيع المعقدة، بما في ذلك طبيعة الجرم المحددة، والمواد أو المرافق التي يتعين إدماجها، ونطاق الاتفاقية والتوازن فيما بين مواد معينة جديدة بالنسبة لاتفاقية الهجمات الإرهابية بالقنابل والتي أصبحت الآن أيضا موضوع بحث في سياق الإرهاب النووي. غير أن أوجه عدم اليقين تلك، ولمرة أخرى، لم تحل دون إحرازنا لقدر كبير من التقدم في أثناء الدورة الحالية للجنة المخصصة ولا ينبغي لها أن تحول دون إحرازنا لقدر كبير من التقدم في أعمالنا في المستقبل.

أعمال المستقبل

١٧ - بغية الاستفادة بالمناقشات النافعة للغاية التي أجريناها، اعتقد بأن من الأهمية من الآن وحتى انعقاد الدورة المقبلة أن تركز الدول على محتوى المبادلات التي استكملت على التو. والسؤال التالي هو: كيف يتسنى لنا أن نستفيد على نحو أكثر فعالية في الدورة المقبلة بالتقدم الذي أحرزناه حتى الآن؟ وإذا استندت إلى التعليقات التي صرحت بها لي وفود شتى في أثناء هذه الدورة، يصبح انطباعي على النحو التالي: إنه حالما تستأنف المناقشة بشأن أحكام محددة، قد يكون من المفيد أن تتمكن الوفود من العمل بطريقة تتسم بالمزيد من التركيز. وبالمستطاع تسهيل ذلك العمل بإعداد نصوص تعكس ليس فحسب الاقتراحات الفردية، بل تستند إلى مناقشاتنا بطريقة أكثر شمولاً وتكاملاً. ولكن يتعين أن يتم ذلك من خلال عملية تدريجية، نظرا لاختلاف طبيعة كثير من أحكام مشروع الصك، وسوف يتعين علينا أن نقرر في دورتنا المقبلة كيف يتسنى لنا أن نشرع في أعمالنا على أفضل وجه ممكن.

— — — — —